موجـــز الظرفيـــة الاقتصاديـــة
يوليوز 2009

يهدف هذا البلاغ إلى تحليل الوضعية الاقتصادية ببلادنا من خلال تتبع أهم المؤشرات الخاصة بالفصل الأول من سنة 2009، وكذا تقديرات النمو الاقتصادي الخاصة بالفصلين الثاني و الثالث من سنة 2009، وذلك في إطار الدراسات الفصلية التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط. وقد تم إنجاز هذا التحليل باعتماد المعلومات المستقاة من بحوث حول الإنتاج الصناعي و الظرفية الاقتصادية و الأسعار و التشغيل، المنجزة دوريا من طرف المندوبية السامية للتخطيط، وكذا المؤشرات الإحصائية الفصلية الخاصة بالأ*نشطة الإدارية الأخرى.*

*****

تواصل تباطؤ النشاط الاقتصادي الوطني، دون احتساب الفلاحة، في ضوء استمرار تدهور الظرفية العالمية، إذ لم يتجاوز نمو قيمته المضافة 0,6 ٪ خلال الفصل الأول من سنة 2009، مقابل 1,2٪ خلال الفصل الرابع من 2008. ويرجح أن يظل معدل نمو القطاع الغير الفلاحي ضعيفا خلال الفصول الموالية، إلا انه قد يشهد بعض التحسن عما كان عليه خلال الفصل الأول، مستفيدا من تقلص حدة الانكماش الذي عرفته المبادلات التجارية العالمية.

في ظل ذلك، و باعتبار الآثار الايجابية للموسم الفلاحي الجيد لهذه السنة، يرتقب أن يحقق الناتج الداخلي الخام زيادة، تقدر ب4,6٪ خلال الفصل الثاني من السنة الجارية. إلا أن هذا التطور لا يزال محاطا بمجموعة من التقلبات المرتبطة بآفاق انتهاء دورة الركود الاقتصادي التي دخلتها معظم القطاعات الموجهة نحو التصدير، لاسيما وان تغيراتها الأخيرة لا تزال دون مستوى الاتجاه العام المسجل خلال السنتين الماضيتين.

تقلص مرتقب في حدة انكماش النشاط الاقتصادي العالمي

خضعت معظم اقتصاديات العالم للآثار الجسيمة للأزمة المالية وهبوط النشاط الاقتصادي، الذي تسارعت وثيرته خلال الربع الأول من سنة 2009. وقد ترتب عن ذلك انخفاض في المبادلات التجارية العالمية و تدهور في ظروف التوظيف، مما ساهم في إضعاف الطلب الداخلي. غير أن التقديرات الأولية تشير إلى تقلص حدة هذا التراجع بدءا من الفصل الثاني من السنة الجارية، نتيجة تحسن مرتقب في أوضاع الأسواق المالية و إمكانية امتداد تأثير ذلك إلى استهلاك الأسر. وعلى العموم، من المنتظر أن يستمر تقلص معدل انخفاض التجارة العالمية خلال الفصول الموالية، ليصل في متم السنة الجارية إلى حوالي -9,7% ، وألا يحصل تقوم الناتج الداخلي العالمي إلا بالتدريج خلال 2010.

وتراجع في معدل انخفاض الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب

ساهم الانكماش الحاد الذي عرفته المبادلات التجارية العالمية خلال نهاية السنة الماضية في تقليص فرص التصدير المتاحة للاقتصاد الوطني. حيث تفيد البيانات انخفاض الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب بحوالي 4,5% خلال الفصل الأول من 2009، على أساس التغير الفصلي، و هو ما أدى إلى حدوث تراجع ملموس في الصادرات الوطنية و خاصة منها تلك المتعلقة بالفوسفاط و مشتقاته ومواد التجهيز. غير أن المبيعات الخارجية من الملابس الداخلية وكذا الجاهزة قد حققت بعض التحسن، مقارنة

مع مستوياتها المسجلة خلال الفصل الرابع من 2008، إذ ارتفعت ب 7,5% و 0,8% على التوالي خلال بداية السنة. واستمر تزايد مبيعاتها خلال الفصل الثاني من 2009، في ظل تقلص وثيرة انخفاض الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب إلى نحو 2,3%. و تجدر الإشارة إلى انه مع تراجع وطأة الكساد الذي تشهده المبادلات التجارية العالمية وكذا اعتدال انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الخاصة بالشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب، يرجح أن تشهد الصادرات الوطنية بعض الارتفاع، مستفيدة من تزايد مرتقب في المبيعات من المواد الخام و مواد التجهيز على وجه الخصوص.

فيما يخص الواردات، تفيد إحصائيات التجارة الخارجية حدوث انخفاض مهم في مستوياتها، بلغ معدله 21,9-%، خلال الفصل الأول من 2009، على أساس التغير الفصلي المصحح من آثار التغيرات الموسمية. وقد مس هذا التراجع، بالخصوص، المقتنيات من أنصاف المواد والمواد الطاقية وكذا المواد التجهيز. في ظل ذلك، وباحتساب تطور الصادرات، عرف معدل تغطية الواردات بالصادرات شيئا من الارتفاع، ليستقر في حدود 42% خلال نفس الفترة. غير أن ذلك لم يحل دون تفاقم عجز الميزان الجاري، لاسيما مع استمرار تقلص تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج و انخفاض المداخيل السياحية (13,8-% و 16,6-% على التوالي، في متم الخمسة أشهر الأولى من 2009). وهو ما يشكل تفاوتا مهما مع التوجه العام الذي عرفته السنوات الماضية. و تجدر الإشارة إلى أن مداخيل الاستثمارات الخارجية غير المباشرة قد عرفت، بدورها، تراجعا ب25 %، مما ساهم في خفض الموجودات الخارجية من العملة الصعبة، ليصل مستواها إلى 194,1 مليار درهم، في متم شهر ماي الماضي، وهو ما يسمح بتغطية سبعة أشهر من الواردات، عوض ثمانية خلال نفس الفترة من 2008.

تفاوت في تطور الأنشطة القطاعية

يخضع الاقتصاد المغربي كباقي الاقتصاديات العالمية لتداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث استمر تراجع معدل نمو الأنشطة القابلة للمتاجرة، دون احتساب الفلاحة، خلال الفصل الأول من السنة الجارية، لكن بوتيرة اقل مما كان عليه الحال في نهاية السنة الماضية. ورغم التحسن الطفيف الذي حققته بعض القطاعات الموجهة نحو الطلب الداخلي، فلا يزال النشاط الاقتصادي متأثرا بدخول معظم القطاعات الموجهة نحو التصدير في حالة ركود فعلي، تجلت ابرز معالمه في تواصل انخفاض معدلات نموها الاقتصادي خلال بداية السنة الجارية.

المعادن و السياحة و الصناعة الأكثر تضررا

على مستوى القطاع المعدني، تفاقمت الآثار السلبية لضعف الطلب الخارجي الموجه نحو الفوسفاط و مشتقاته وكذا المواد المعدنية الأخرى، متسببة في انخفاض القيمة المضافة للقطاع بنحو27,5% خلال الفصل الأول من 2009، على أساس التغير الفصلي، بعد تراجع ب 18,6% خلال الفصل السابق. ويتوقع أن يستمر هذا التراجع خلال الفصل الثاني من 2009، إذ لا تزال مستويات التصدير ضعيفة، كما تشير إلى ذلك مبيعات الفوسفاط الخام، التي لم تتجاوز 364 ألف طن في شهر ماي الماضي، و هو أدنى مستو تم تحقيقه خلال العشرين سنة الماضية.

أما بالنسبة للأنشطة الصناعية، فقد لوحظ تراجع في معدل هبوط قيمتها المضافة، ليصل إلى حدود 0,8%، خلال الفصل الأول من 2009، عوض 4% خلال الفصل الذي يسبقه. وتشير التوقعات إلى ضعف احتمال انتعاش أنشطة القطاع خلال المدى القريب، في ظل استمرار تقلص صادرته خصوصا من المواد

الالكترونية والكيمائية. على أن بعض فروع النشاط كالصناعات الغذائية قد حققت بعض التحسن، مستفيدة من التوجه الإيجابي للطلب الداخلي.

بخلاف ذلك، لم تستطع الأنشطة السياحية تجاوز دورة الركود الذي دخلتها بدءا من الفصل الثاني من 2007. إذ استمر تراجع كل من المبيتات السياحية ومداخيل الأسفار بمعدلات بلغت 3% و 16,6% في متم شهر ماي، مقارنة من نفس الفترة من 2008. في سياق ذلك، شهدت الأنشطة المرتبطة بالنقل الجوي انخفاضا ناهزت وثيرته 4,2%، في متم الفصل الأول من 2009 ، بالمقارنة مع الفصل السابق. كما ساهم انخفاض صادرات الفوسفاط و مشتاقاته في تراجع أنشطة النقل السككي و البحري بحوالي 5,9% و26 % ، على التوالي، خلال نفس الفترة.

تحسن طفيف في الأنشطة القطاعية الأخرى

بالرغم من تأثر أنشطته بتباطؤ الناتج الداخلي الغير الفلاحي، حقق القطاع الطاقي تقدما ملموسا على غير المتوقع، مستفيدا من ارتفاع الإنتاج الكهربائي، بما يعادل 7 % خلال الفصل الأول من 2009، في الوقت الذي عرفت فيه الواردات من الكهرباء انخفاضا مهما خلال نفس الفترة. ويعزى هذا التطور إلى تزايد غير مسبوق لأنشطة الوحدات الهيدروكهربائية، على اثر ارتفاع حقينة ملء السدود. غير أن الشكوك لا تزال تحوم حول استمرارية ديناميكية الإنتاج الكهربائي في ظل ضعف أنشطة الوحدات الحرارية، الناجم عن ارتفاع أسعار المواد الخام و كذا تقلص نشاط معامل التكرير الوطنية. وكان إنتاج، هذه الأخيرة، من النفط الخام المكرر قد عرف تراجعا ب10,1% ، خلال الفصل الأول من 2009.

وفيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية، فمع استمرار تباطؤ وتيرة نموه خلال الفصل الأول من 2009، إلا أن ارتسامات مقاولي القطاع تشير إلى تفاؤل محسوس بخصوص احتمال تطور القطاع خلال الفصول الموالية. إذ تحسن رصيد آرائهم حول آفاق تطور نشاط القطاع بما يعادل 29 نقطة خلال الفصل الثاني، بالمقارنة مع الفصل الرابع من 2008. على خلفية ذلك، من المرتقب أن تحقق القيمة المضافة للقطاع زيادة ب 1,6%، خلال الفصل الثاني، بالموازاة مع تطور القروض الصافية الموجهة نحو العقار ب5,3% خلال نفس الفترة.

من جهتها، حافظت أنشطة الخدمات على معدلات نمو معتدل، بفضل تحسن القيمة المضافة للخدمات المقدمة للشركات والخواص بما يناهز 4,8% خلال الفصل الأول من 2008، بالمقارنة مع الفصل السابق، بينما عرفت الخدمات المرتبطة بالقطاع المالي شيئا من التراجع خلال نفس الفترة دون أن ينحدر نموها إلى ما دون متوسط تطور الاتجاه العام المسجل خلال السنوات الأخيرة .

وعموما، وباعتبار ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ب 26,6% خلال الفصل الثاني من 2009، يرجح أن يصل معدل النمو الاقتصادي إلى 4,6% خلال نفس الفترة بالمقارنة مع 2008. غير أن هذا التطور قد يصاحبه تحسن اقل أهمية على مستوى قنوات تمويل الاقتصاد، خصوصا مع استمرار تباطؤ القروض المقدمة للاقتصاد. فوفقا للبيانات الأخيرة، يقدر أن يستقر نمو هذه الاخيرة في حدود 14,8%، خلال الفصل الثاني من 2009، عوض 19% خلال الفصل الأول.

تباطؤ الطلب الداخلي

لا يزال الطلب الداخلي أحد محركات النشاط الاقتصادي الوطني، رغم التباطؤ الملحوظ الذي قد يشهده خلال السنة الجارية. إذ من المتوقع أن تتراجع وتيرة نمو الاستثمارات الخاصة بالمقاولات، على إثر ضعف الطلب الخارجي. في هذا الصدد، تشير بحوث الظرفية الأخيرة إلى ارتفاع طاقة الإنتاج الصناعي الغير المستغلة بما يعادل 3,7 نقطة فوق المعدل المتوسط المسجل خلال العشر سنوات الماضية. كما تفيد بيانات التجارة الخارجية لشهر ماي 2009 انخفاض الواردات من مواد التجهيز بنسبة 1,2% ، مقابل زيادة ب 21,9% خلال نفس الفترة من 2008.

وفي نفس السياق، شهد الاستهلاك الخاص تراجعا في وثيرة نموه خلال الفصل الأول من السنة الجارية في ظل تباطؤ القدرة الشرائية. إذ تأثرت نفقات الأسر الموجهة نحو الاستهلاك بضعف مستوى التشغيل على صعيد بعض فروع النشاط الصناعي، كما تدل على ذلك معطيات البحث الوطني حول التشغيل، التي أفادت فقدان حوالي 60 ألف منصب شغل على مستوى الأنشطة الصناعية. بينما شهدت قطاعات البناء والخدمات تحسنا لفرص التشغيل بما يناهز 5,9% خلال الفصل الأول من 2009. وقد تأثر استهلاك الأسر أيضا بتناقص المداخيل المحولة من الخارج و تباطؤ وتيرة نمو القروض الموجهة نحو الاستهلاك.

استقرار معدل التضخم الكامن

ومن المنتظر أن تتحسن نفقات الأسر تدريجيا خلال الفصل الثاني من 2009، مستفيدة من تراجع الضغوط التضخمية التي ميزت الفصلين السابقين. ويعزى هذا التطور إلى الانخفاض المستمر لأسعار المواد الغذائية المستوردة. كما أن تباطؤ أثمان باقي المواد الأخرى من شأنه أن يحافظ على معدل تضخم معتدل. في هذا الإطار، يرجح أن يصل معدل ارتفاع الرقم الاستدلالي لمقياس تكلفة المعيشة إلى 1,1%، على أساس التغير السنوي، خلال الفصل الثاني من 2009، عوض 3,8% خلال الفصل الأول. و الأهم من ذلك أن معدل التضخم الكامن قد يشهد استقرارا، خلال نفس الفترة، بعد المستويات المرتفعة التي بلغها خلال السنة الماضية.

.....

من اجل الاطلاع على النسخة المفصلة لنشرة الظرفية، يمكن الرجوع إلى البوابة الالكترونية للمندوبية السامية للتخطيط (www.hcp.ma). يسمح باستعمال المعلومات التي تتضمنها هذه النشرة مع ضرورة الإشارة إلى المصدر